العوائد البترولية وأثرها على التنمية الاقتصادية

تامر عبد الغنى ايوب احمد
تحت اشراف
الأستاذ الدكتور
أحمد ماهر عز
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة
بكيلة الحقوق - جامعة الزقازيق

المقدمة:

مما لاشك فيه بأن العائدات البترولية تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وكذلك الحالى بالنسبة لكلا الدول المنتجة والمستهلكة.

- فالدول المنتجة تتحصل عليها وتساهم بها فى تمويل موازنتها العامة وبهذا تحقق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل مباشر.
- أما الدول المستهلكة فإنها تستفيد من هذه العوائد ولكن بشكل غير مباشر أى أنها تحقق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية ولكن بعد إستخدام النفط الخام فى إنتاج السلع والخدمات التى تساهم فى تحقيق تلك التنمية.

والواقع بأن العائدات البترولية تمثل نسبة كبيرة فى الإقتصاديات النفطية وخصوصاً إقتصاديات البلدان العربية بإعتبارها بلدان أحادية الإنتاج أى أنها تعتمد بصورة كبيرة جداً على العائدات البترولية لأنها تمثل عصب التنمية الإقتصادية فى تلك البلدان ومصدراً بارزاً وأساسياً من مصادر الناتج القومى الإجمالى.

مشكلة البحث:

كيفية توجيه هذه العوائد البترولية الحالية وتعظيمها فى مشروعات مستقبلية تعود بالنفع على الإقتصاد القومى للدول المنتجة حيلا إنخفاض هذه العوائد.

أهمية البحث:

إن البترول يشمل العنصر الرئيسى فى بناء قاعدة صناعية وخاصة صناعة التكرير وما يتبعها من صناعات لاحقة أخرى وذلك فضلاً عمل يمثله البترول كمصدر لإمدادت الطاقة.

وتعتمد أغلب الدول المنتجة للبترول على البترول فى تمويل إقتصادياتها وذلك لما يتمتع به النفط من مزايا إيجابية كبيرة.

ولكنه فى نفس الوقت يتسم تبذبذب أسعاره بين الحين والأخر مما يؤثر على مستوى عوائده وتذبذبها وذلك لأسباب عديدة وهذا يخلق نوعاً من التبعية للقطاعات الإقتصادية إلى القطاع البترولى ومن ثم يصبح الإقتصاد إقتصاد أحادى الجانب يتعرض للتقلباب التى تصيب القطاع البترولى.

وكما هو الحال بالنسبة للدول العربية البترولية التى تعرضت له عندما واجهت تحدياً حقيقياً يمس أساس وجودها والذى يتمثل فى تأكل قاعدتها المادية من العوائد البترولية وذلك نتيجة لتدهور أسعار النفط تسبب الأزمات السياسية والعسكرية أثناء حربى الخليج الأولى والثانية فضلاً عن إستشراء الممارسات الريعية والفساد المالى والهدر غير المبرر للإمكانات المالية فهذه العوامل أدت إلى تراجع النمو الإقتصادى ومعدلات التكوين الرأسمالى وسوء توزيع الثروة بين الأفراد.

ونتيجة لما سبق فإن العائدات البترولية لها أثارها الإيجابية وأخرى السلبية وهذه الأثار هى نتيجة إدارة هذه العوائد، فإن كانت الإدارة سليمة وذات خطط أستراتيجية وطنية ومستقبلية فإن الأثار سوف تكون إيجابية أما إذا كانت الإدارة ذات عقلية ريعية تنظر للعوائد البترولية على أنها رزقاً أو حظاً أو صدفة ويكون واجبها فقط هو توزيع تلك العوائد على المواطنين فهى بذلك عملت على قطع العلاقة بين تيار العوائد البترولية وبين الجهة الإنتاجية ككل أى أنها ترى أن العائدات البترولية لم تأتى نتيجة لعمل إنسانى منظم ينتج عن الجهة أو تحمل المخاطر.

وهذا ما أشار إليه لوشيانى حيث قال (إن الصفة الأساسية للعقلية الريعية هى إنها تنطوى على قطاع فى السلسلة بين العمل وجزائه فالجزاء بصبح كسباً مفاجئاً لا نتيجة لعمل جاء منظم أى أنه يكون متعلقاً بوضع ما، لذا فهو معرض للخسران وذو صفة نهازة للفرص.

أهداف البحث:

العائدات النفطية هى المردودات النقدية التى تحصل عليها الدول البترولية مقابل تصديرها للنفط بعد أن يتم إشباع الطلب المحلى ويهدف البحث إلى كيفية الحفاظ على تلك العوائد وأستثمارها فى مجالات ناجحة لتعظيم تلك العوائد من خلال كيفية التعامل مع مجموعة العوامل التى تؤثر بشكل مؤثر على تلك العائدات منها.

١- أسعار النفط

وتمثل أسعار النفط العنصر الرئيسى الذى يؤثر على حجم العائدات البترولية وبما أن أسعار النفط متذبذة بين الإرتفاع والإنخفاض كنتيجة لأسباب عدة أهمها العومال الإقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الطبيعية وتتمثل العوامل الطبيعية بالعرض والطلب أى كلما إرتفع حجم الطلب على النفط كلما أرتفعت أسعاره وهذا يؤدى إلى إرتفاع حجم العائدات النفطية والعكس صحيح. فى حالة إرتفاع العرض أما بالنسبة للعوامل السياسية فهمى متمثلة بالتكتلات والإتفاقيات وغيرها التى تعمل على زيادة أو تخفيض الإنتاج النفطى لتحقيق التوازن السعرى للنفط والعوامل الطبيعية متمثلة بأجواء المناخ الذى يقضى إلى زيادة الطلب على النفط إذا كان المناخ ذو برودة شديدة وأن زيادة الطلب تؤدى إلى زيادة أسعاره ومن ثم زيادة حجم العائدات النفطية والعكس صحيح فى حالة إعتدال هذا المناخ.

٢- حجم الإحتياطى النفطى

ويعرف الإحتياطى النفطى بمكيات النفط الخام المكتشفة فى باطن الأرض التى يمكن إستخراجها بالشكل الإقتصادى وبالأدوات المتاحة فكلما تتوفر الإحتياطات النفطية

بشكل كبير كلما ساعدت تلك الإحتياجات على الإنتاج بشكل كبير وذلك بعد الإهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية التى تتناسب مع حجم تلك الإحتياجات وبالتالة فكلما إرتفعت الإحتياطات النفطية أدت إلى زيادة الإهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات النفطية بعد أن تغطيه الإحتياج المحلى من النفط الخام وبالتالى زيادة حجم العائدات البترولية.

٣- التضخم

يعرف التضخم على أنه الإرتفاع العام والمتسمر فى أسعار السلع والخدامت وبما أن النفط له سعر حال وضع السلع الأخرى لهذا فإن النفط أسعاره ترتفع مثلما ترتفع أسعار السلع الأخرى وبالتالى فإن التضخم يؤثر على حجم العائدات البترولية إذا أنه كلها إرتفع حجم التضخم كلما أدى ذلك إلى إنخفاض حجم العائدات النفطية الحقيقية، إذ أن العائدات النفطية قبل إرتفاع حجم التضخم مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابته كحجم الإنتاج وحجم التصدير كانت ذات قدرة وقوة شرائية فعلى على سبيل المثال فقد كانت العائدات النفطية قبل إرتفاع حجم التضخم تؤدى إلى إنجاز أغلب المشاريع التنموية ذات الأمد الطوليل أو لم تمنع الموازنة العامة من العجز على الأقل لكن بعد إرتفاع حجم التضخم فنلاحظ أغلب البلدان النفطية تعانى من التباطؤ فى تنفيذ المشاريع فضلاً عن إنجازها بالكامل كما نلحظ أيضاً أن أغلب موازنات الدول النفطية تعانى من العجز وذلك بسبب إعتمادها على النفط بشكل كبير جداً المتميز بتذبذب أسعاره.

٤- القرار السياسى

لم تعد العوامل الإقتصادية هى المؤثر الوحيد على حجم العائدات النفطية إذ أصبح القرار السياسى لا يقل أهمية عن العومال الإقتصادية فى التأثير على حجم العائدات النفطية وخير مثال على ذلك هو القرار الذى أتخذته منظمة الأوبك فى عام ١٩٧٣م فى منع تصدير النفط إلى جميع الدول التى ساندت العدوان الإسرائيلى على فلسطين وذلك لمنع العدوان على فلسطين المظلومة عربياً فى الوقت الحاضر وأدى ذلك القرار

إلى إرتفاع النفط من ٢,١١ دولاراً تقريباً للبرميل الواحد إلى ١١,١٢ دولاراً فى عام ١٩٧٣م وكذلك بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية.

٥- الفساد المالى والإدارى

إن من أهم التحديات التى تواجه البلدان النفطية فى الوقت الحضار هى مشكلة الفساد التى تفاقمت وبشكل كبير مع زيادة حجم العائدات النفطية لتلك البلدان إذ لا يمكن تحقيق تقدم فى عملية التنمية بأصعدتها المختلفة طالما هناك فساداً مستشرياً فى القطاعات الإقتصادية فعن طريق الفساد يتم هدر وتبذير العائدات النفطية مما يهدد عملية الإستقرار السياسى والإقتصادى ويظهر الفساد بشكل كبير خاصة فى الفترات التى تضعف فيها قدرة الدولة وتتراجع فيها الحياة المدنية لصالح المفسدين وبالتالة يكون الفساد الصفة اللازمة للدولة والمجتمع حيث تتمثل معظم حالات الفساد بتوزيع الأراضى والمناصب على أساس الولاءات والعشيرة أو أعمال السلب والنهب خصوصاً فى الفترات التى تعقب الحروب والثورات، وهذا ما حدث فى العراق حينما قرر وزير النفط العراقى السابق إبراهيم بحر العلوم حجم الخسائر التى لحقت بوزارة النفط ومنيت بها وزارة النفط على إثر عمليات تهريب المشتقات النفطية ما بين ١٠، ١٥ فى المائة من الموازنة المقررة لإستيراد هذه المشتقات النفطية والبالغة ٤,٥ مليار دولار.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلى الذى يصف الحقائق والوقائع والأحداث والتجارب مما يقوم على دراسة وتحليل الابحاث والبيانات والإحصائيات الخاصة بموضوع البحث مع دراسة وتحديد أهم الأسس والمعوقات التى تقوم عليها الأساليب المقترحة.

خطة البحث:

تقوم فكرة البحث على إبراز الدور الكبير للعائدات البترولية وما تقدمه من توافر الثروات ضخمة يتم إستثمارها فى مجالات التنمية الإقتصادية ويتكون من فصلين

الفصل الأول: طبيعة التنمية الإقتصادية.

الفصل الثانى: الإستثمار الأجنبى فى مجال الصناعات النفطية وأثره على تعظيم العوائد.

الفصل الأول
طبيعة التنمية الاقتصادية

تقديم:

تعتبر التنمية[١] الاقتصادية أهم الأهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشى للمجتمعات، كما تعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، وترتبطا التنمية[٢] الاقتصادية بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطورها، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمى، الصحة والتعليم وسوف يتم تناول هذا المبحث كالتالى:

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية. ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: مصادر التنمية الاقتصادية. رابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية.

خامساً: استراتيجية وأساليب التنمية الاقتصادية. سادساً: معوقات التنمية الاقتصادية.

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلقت على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"

ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال – في الستينات من هذا القرن – في آسيا وأفريقيا بصورة جليه – وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم، وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية[٣].

وبشكل عام يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصادى ويمكن أن تشمل هذه الاجراءات مجالات متعددة[٤]. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادى فبينما يشير التنمية الاقتصادية إلى مساعى التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للاشخاص، يشير النمو الاقتصادى إلى ظاهرة الانتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلى الاجمالى (GDP) وبناء على ذلك يشير الخبير الاقتصادى امارتياسين إلى أن "النمو الاقتصادى هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية"[٥].

ولهذا يمكن تعريف التنمية االقتصادية بأنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن (ثلاثة عقود) على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر[٦]. كما يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم بالاضافة إلى أن النمو الاقتصادى هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن[٧].

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية العديد من المتطلبات منها:

١. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللاشعة.

٢. الانتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.

٣. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

٤. توفير الأمن والاستقرار اللازمين.

٥. نشر الوعى التنمو بين المواطنين.

ويعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية[٨] العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك باشراف المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالى تعتبر التنمية في البلاد النامية وسيله لتحقيق الأهداف المنشودة وأهم الأهداف الاساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في ايران هي:

١ـ زيادة الدخل القومي:

حيث يعتبر زيادة الدخل القومى أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بوجه عام وفي ايران بوجه خاص ذلك بأن الغرض الاساسى الذى يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها[٩] ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي[١٠].

٢ـ رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى المعيشه من بين الأهداف العامة التي تسعى إليها دولة إيران لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أنه من المتضرر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان

وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، لذلك لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشه وتحقيق لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومى فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهه وطريقة توزيع الدخل القومى من جهة أخرى[١١].

٣- تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية هو في الواقع هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المختلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومى وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقاً كبرة في توزيع الدخول والثروات حيث تستحوذ طائفه صغيرة من المجتمع[١٢] على جزء كبير من ثروته ونصيب عالى من دخله القومى بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومى[١٣].

٤- تعديل التركيب النسبى للاقتصاد القومى:

يقصد بذلك عدم قدرة البلاد على الاعتماد على قطاع واحد من الانشطة كمصدر للدخل القومى مما يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج والاسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومى كما هو الحال في ايران لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ويستوجب ذلك البحث في إحياء قطاعات أخرى أبرزها قطاع الصناعات البتروكيماوية التي تمثل إحدى معالم التطور الاقتصادى من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة[١٤].

٥- دفع مستوى حياة العمال:

ويتم ذلك عن طريق تلبية حاجياتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ- ضرورة رفع انتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة أن دولة مثل ايران تتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادى وخصوصاً العلاقات المدنية خاصة بالريف كى تتماشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

ج- ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدماً لكنه تتضمن وبنفس الوقت وعيا حاداً تجاه التبعيه التكنولوجية المعقدة جداً.

د- توجيه الاستثمارات بطريقة تشجع مباشرة أو بصورة غير مباشر على انتاج الصناعات البتروكيماوية[١٥] وما يترتب عليها من انتاج سلع مقيدة للفئات الشعبية.

ثالثاً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

من الطبيعى أن يكون تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ومنها ايران بالموارد المحلية ولكن قد تعجز تلك البلدان عن توفير رؤوس أموال ضخمة من مولدها الذاتية فتلجأ إلى مصادر أخرى وهي المصادر الخارجية وسوف نوضح كلا المصدرين وهما المصادر المحلية والمصادر الخارجية كالتالى:

١- التمويل المحلى (الداخلى)[١٦]:

يعتبر التمويل المحلى (الداخلى) هو الأساس، ذلك أن الاعتماد في تمويل التنمية يجب أن يرتكز في الأساس على الموارد المحلية نذكر منها.

٢- الادخار[١٧]:

يعرف بأنه الامتناع عن الاستهلاك وكلما زاد الامتناع عن الاستهلاك تزداد المدخرات ويزداد الاستثمار "التراكم الرأس مالى" وتنقسم مصادر الادخار إلى:

- **الادخار العائلى.**
- **ادخار قطاع الأعمال.**

- **الادخار الحكومي.**
- **الادخار الاجباري.**

٣- التمويل الخارجى.

نظراً لعجز المدخرات الوطنية (المحلية) في توفير رأس المالى الكافى لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك لاسباب عديدة منها النمو المتسارع وانخفاض المتوسط الدخل والادخار المحلى لذا تلجأ الدولة التمويل الخارجي المتمثل في استيراد رأس المال من الخارج ويعتبر الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية ويأخذ رأس المال المستورد وصورتان:

الأولى:الاستثمار الاجنبى الخاص[١٨]: وتستخدمه الدولة في مراحلها الاولى للتنمية وتشن القوانين لتنظيمه.

الثانية: المعونات الاقتصادية الخارجية: ويقصد بها المنح الخالصة والقروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول الاجنبية الفنية والهيئات الدولية بدون مقابل والقروض المختلفة

رابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضى التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

١- المجال السياسى:

يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية انشاء تنظيم سياسى ممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية الاقتصادية[١٩] حيث يلعب التنظيم السياسى دور تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عنطريق خلق الوعى الانمائى وترسيخه، فالتنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية تقتضى التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل وخلاصة القول أن التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم

قومى من أجل انجاح عملية الانماء الاقتصادى والاجتماعي والتنظيم السياسى هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذه الحمية وخلق هذا التلاحم.

٢- المجال الثقافى:

تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم الفائد، تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية[٢٠] تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادراً على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، وتهدف تلك الثورة الثقافية إلى خلق الطاقة الابداعية لدى الافراد، ذلك أن التنمية الاقتصادية لاتتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان بل لكى تنجح عملية النقل التكنولوجى لابد من خلق العقل الذى يبدعها ويديرها ويسيرها مع الاعتناء بها، واخيراً تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييراً جوهرياً في مناهج التعليم السائدة لخلق العقلية العلمية.

٣- المجال الاجتماعي:

التنمية الاقتصادية تتطلب تغييراً في القيم والعادات السائدة، أضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادى والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضى تغييراً جذريا في الجو الفكرى العام وادخار أفكار جديدة وقيم جديدة. ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف الذى يعوق عملية المرونة الرأسية أى قدرة الانسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة[٢١].

٤- المجال التنظيمى (الاداري):

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهرى في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة. ولا شك أن التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث ومنها ايران تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادى في عملية النمو الاقتصادى ويكون ذلك يتمتع الجهاز الحكومى على درجة عالية من الكفاءة الامر الذي يقتضى توسيعه واعادة تنظيم الادارات الحكومية والخلاصة أنه يجب

ازالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقاً أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنه للقرارات الادارية لأن سوء الادارة قد يعثر عملية التنمية الاقتصادية[٢٢].

خامساً: استراتيجية وأساليب التنمية الإقتصادية:

١- استراتيجية التنمية الاقتصادية[٢٣]:

إن تحديد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية يختلف من بلد لآخر وتحديد الاستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن ويجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمولية (تغطى كافة قطاعات الاقتصاد القومى) والخطوات العريضة التي يجب أن تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية[٢٤] هي:

- تحديد المشروع الاجتماعي.
- تشجيع التكامل والاندماج الاقتصادى بين القطاعين والخاص.
- خلق سياسة مالية نقدية تجارية عامة ملائمة لتشجيع الاستثمار العام والخاص.
- العدالة الاجتماعية (تكوين رأس المال والادخار والحد الأدنى من التضخم).

٢- اساليب التنمية الاقتصادية[٢٥]:

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:

- توفير رأس المال[٢٦] الملائم واللازم للتنمية مادياً وبشرياً.
- توفير انظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الاختيار والنقيين والتحتية البشرية[٢٧].
- خلق نظام الحوافز والمكافأت التشجيعية.
- توفير المناخ الاقتصادى والاداري المناسب.

- اعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات والكفاءات.
- تزويد القوى العاملة بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تبسيط الاجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمى[٢٨].
- توفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

مما لاشك فيه أن هذه الحلول والاساليب تعتبر جميعها روافد في تخفيف التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى زيادة في الدخل القومى.

سادساً: معوقات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو غير اقتصادى.

١- المعوقات الاقتصادية:

من أهم المعوقات الاقتصادة ما يلي:

أ. القوى العاملة.

ب. رأس المال.

جـ. التنظيم.

د. الموارد الطبيعية:

هـ. التجارة الخارجية.

٢ـ المعوقات غير الاقتصادية:

تتنوع تلك المعوقات من اجتماعية ثقافية ومعوقات سياسية:

- بالنسبة للأولى فإنه يوجد هناك عادات وتقاليد اجتماعيةتقف أمام عملية التنمية الاقتصادية والتغيير لابد أن يأتي من افراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الحاد، الصدق والامانة في المعاملات والقضاء تدريجياً على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية كما ان نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب معه العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الأمية لأن الشخص غير المتعلم لا يدرك احيتاجات التنمية الاقتصادية[٢٩].
- بالنسبة للثانية فإن العامل السياحى يعتبر من أهم المعوقات لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية بشكل عائقاً أمام التنمية ويتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية الاستقرار السياسى للدوله.

الفصل الثانى

الإستثمار الأجنبى فى مجال الصناعات النفطية وأثره على تعظيم العوائد

تقديم:

تنص غاليبية الدول النامية - إن لم يكن كلها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتبارة وسيلة تمويل للتنمية الأقتصادية والأجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رائيسياً نص إلي تحقيقه هذه الدول ومنها دولة إيران الأسلامية من أجل زيادة دخلها القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد والأرتقاء بمستواه المعيشي[٣٠] بإعتبار أن تحقيق هذه الأهداف والغايات الثقيلة يتطلب توفير موارد مالية تفوق في الطلب ما يمكن تعبئتة من مدخراتها المحلية التي تتم أصلاً بالضعف وذلك بسبب ضعف متوسط دخل الفرد حديثا.

وتسرب لبعضها في أغراض غير أقتصادية حيثا أخر وهربها إلي الخارج تارة أخري لتحرم بلداتها من الموارد المالية المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في تمويل الاستثمار المحلي. وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح التجربة الأقتصادية الإيرانيةعلي أساس أنها في مقدمة الدول النامية التي تعاملت بنجاح مع الأستثمار الأجنبي المباشر يعدان وفرت له المناخ الاقتصادي المناسب حيث ايتطاعت بهذه التجربة من تخفيف معدلات عالية للنمو الأقتصادي وتحديثاً متسارعاً في ميدان العلوم والتكنولوجيا وسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مبحث تتناول في المبحث الأول مفهوم الأستثمار الأجنبي المباشر وفي المبحث الثاني نتناول الأستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاديات النامية ونتناول في المبحث الثالث موقف الشريعة الأسلامية من الأستثمار الأجنبي المباشر.

مفهوم الأستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الأستثمار النشاط الأقتصادي الأساسي؛ ومفتاح التنمية الأقتصادية لدول العالم الختلفة بخاصة الدول النامية التي يفتقر العديد فيها إلي رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلاً من ضعف مستوي الناتج المحلي الإجمالي؛ ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الإقتصادية الدولية عنصراً أساسيا لتنمية الدول النامية المحتاجة له إذا ما تلائم ومصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها الأقتصادي وتحديثها العلمي والتقني وأمام ذلك فإن لهذا الأستثمار أهداف قتصادية وتميز أقتصادية بخاصة فى ظل العولمة الأقتصادية ؛ ويوصف هذا الأستثمار احد وسائل هذه العولمة[٣١]فإن له منافع مثلما له مساوئ. لهذا فإن الدول النامية التي تعاني من ندرة رأس المال والأقتصاد للتقدم العلمي والتقني بشكل لديها هذا الأستثمار حاجة أساسية يدفعها ألي أعتماد سياسات وإجراءات حرية في أقتصادياتهم علي وقف نظام أولويات يقود إلي أنجاح تنميتها الأقتصادية وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال دراسة المطالب الأتية فسوف يتم تناول ماهية الأستثمار الأجنبي المباشر في المطلب

الأول وتناول في المطلب الثاني أنواع ومحددات التوزيع القطاعي للأستثمار المباشر وسوف يتم تناول الأستثمار الأجنبيفي الصناعات البتروكيماوية في المطلب الثالث.

ماهية الأستثمار الأجنبي المباشر:

وصور تاريخ الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلي القرن التاسع عشر حيث تركزت هذه الأستثمارات خلال فترة الأستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة؛ وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الأستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والأتصالات السلكية واللاسلكية[٣٢].

وتعد تغير نمط الأستثمار الأجنبي المباشر في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الأستثمارات وأسبح الأستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الأستثمار شيوعاً وقد اتجهت معظم الدول النامية ومنها إيران خلال الخمسينيات والستينيات استراتيجيات تنموية مستنده إلي اقتصاد الموجه والمغلق وركزت علي تنمية الصناعات المحلية وساد التخوف من الأثار السلبية المحتملة للأستثمار الأجنبي المباشر قل خلف تبعيه أقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية وكان من شأن ذلك أن شهدت الأستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تكل الحقبة افتقرت أنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض ولتحديد ماهية الأستثمار الأجنبي المباشر فإنه سوف يتم تناوله من خلال الأتي:

أولاً: التعريف اللغوي:

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر أي حمل الشجر وأنواع المال[٣٣] ويقال ثمر الرجل بحلول عام ١٩١٤ كان الرصيد العالمي المتراكم من الأستثمار الأجنبي المباشر يقدربحوالي ١٥ مليار دولار وبحاثث المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للأستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكانت أمريكا أكبر متلق للأستثمار الاجنبي المباشر وفي عام ١٩٣٨ بلغ الستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٦٦ مليار

دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين وقد توجه أثر من نصف ذلك الإستثمارات إلي الدول انامية ولا سيما أمريكا اللاتينية واسيا خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

ثانياً: التعريف الفقهي:

يتعذر الوقوف علي تحجيج صريح لمفهوم الاستثمار من المنظور الفقهي نظراً فقروق الفقهاء السابقين عن استخدام مصطلح الاستثمار وأستبداله بلفظ الاستنماء حيناً ولفظ التنمية حيناً اخر ولفظ النماء تارة[٣٤].

فقد ذر الكاساني في كتابة بدائع النائع عن تعريفه لعقد المضاربة أن المقصود من عقد المضاربة هو استنماء المال[٣٥].

كما ذكر الفقيه المالكي الأمام الدردير في كتابه الشرح الالصغير لقظ التنمية للدلاله علي معني الاستثمار في باب القراض حيث قال: القراض جائز اللان الضرورة ويحث اليه لحاجة الناس إلي التصرف في اموالهم وليس كل أحد يقدر علي التنمية بنفسه.

كما استخدم الشافعية لفظ نماء الدلالة علي معني الاستثمار وهذا نص ما قاله النووي "الأتمان في المقارضة لا يتوصل إلي نمائها المقصود الا بالعمل مجاز العاملة عليها ببعض النماء الخارج منها"[٣٦].

بينما قال الشيرازي[٣٧] "التجارة لطلب لا نماء المال".

ثالثاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر ذهب بعض الكتاب علي تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذو تكوين منشأه أعمال جديدة أو توسيع منشأه قائمة وذلك عن طريق مقيمي دوله معنية ضمن حدود دولة اخري[٣٨].

ويعرفه البعض بأنه "نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف يقصد المشاركة العقلية أو الاستقلال بالأدارة والقرار"[٣٩].

كما يعرفه البعض الكتاب بأنه "الحصة النانية للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر".

كما يفسره البعض بأنه "نشاط اقتصادي مصدره الأساسي المدخرات الوطنية سواء كانت لدي الأخر أو المؤسسات أو المنشأت العامة أو الخاصة في البلد النامي[٤٠] وبشكل عام فإن تلك التعاريف كلها تفيدان الاستثمار الأجنبي المباشر هو "المال الوافد إلي دولة غير دولته يقصد الحصول علي الربح". ويؤدي الاستثمارإلي زيادة المقررة الأنتاجية ولهذا فهو يمثل الأنفاق علي أنتاج السلع الأنتاجية كالمكائن والألات ووسائل النقل والمباني الجديدة وزيادة المخزون المواد الأولية والسلع الوسيطة ويلعب دور رئيسي وأساس في التنمية الأقتصادية[٤١].

وتكمن أهميته من خلال مجموعة من المسائل أهمها الأتي:

١. زيادة الأنتاجية والأنتاج مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوي معيشة السكان[٤٢].
٢. توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة.
٣. حصول البلد علي العملات الأجنبية الصعبة من خلال ماينتج من سلع للتصدير وبالتالي تأثيره الأجابي علي ميزان المدفوعات.
٤. زيادة معدلات التكوين الرأس مالي للبلد[٤٣].

أنواع ومحددات والتوزيع القطاعي للاستثمار المباشر:

لا يوجد في الواقع تحديد دقيق لكافة أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر مما يمكن بالتي من معرفة المحددات والعوامل التي تحكم اتجاهاته وحركته وعليه سوف نقوم بتفصيل بعض التعاريف:

أولاً: أنواع الاستثمار الجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلي الدوافع والمحضرات التي تؤدي إلي حدوث الأستثمار وقد أمكن تصنيف بعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

١- البحث عن المصادر: حيث يثدف هذا النوع من الاستثمار إلي استغلال الميزه النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تلكفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة وفردية.

٢- البحث عن الأسواق: يهدف هذها النوع من الاستثمارات عادة إلي تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المقبلة للأستثمار والمحلية والمجاورة أو الاقليمية ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

٣- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية:

ثانياً: محددات الاستثمار المباشر:

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للأستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة والأجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتصينفها لتشجيع تمثيل الأأستثمارات والمواصفات الأتقصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل محددات الدول المضيفة للأستمثار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية هي:

- أطار سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر وحفص تعضمنن.
- الاستقرار الأقتصادي والسياسي والأجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.

- معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية.
- سياسات العمل وهيكلة الأسواق لاسيما المناقسة وسياسات الدمج والأئتمان.
- الأتفاقيات الدولية حول الأستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسات وبرامج الحفحضة.
- السياسات التجارية (التعريقة الجمركية سياسة الحماية الوطنية).
- السياسات الضريبية.
- ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقصادية.

١ـ تسير الأعمال وتشمل:

- دعم وتعزيز الاستثمار ويتضمن بحيث المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- الحوافز الاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بفساد وسوء الدارة.
- الراحة الأجتماعية لتوفير المدارس ثنائية اللغة وتوعية الحياة وغيرها.
- خدمات ما بعد الأستثمار.

٢ـ محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة:

وهي تختلف دولة لأخري وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغمها في فتح اسواقها للأستثمار الأجنبي المباشر ومدي ملائمة البيئة الأقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للأستثمار الأجنبي المباشر:

تشير مباحثات مؤتمر الأمم المتحدة للتجاؤة والتنمية "الأونكتاد" لعام ٢٠١٣ حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي أن القطاع الأولي (الزراعة والتعدين) يستحوذ فقط علي مانسبته ٢.٥% من الأجمالي في حيث بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي ٣١.٢% والقطاع الثالث (الخدمات) حوالي ٦٦.٣% أو ضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر والطباعة والإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية والإلكترونية والقحم والبترول والوقود النووي هي لأكثر جذبا للأستثمار الأجنبي المباشر وبالمثل في القاع الثالث وفقد استكثرت قطاعات النقل والتخزين والأتصالات والخدمات المالية بالحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر(٤٤).

النتائج والتوصيات:

اولا : النتائج

١-العوائد البترولية مورد ومصدر أساسى للدخل القومى للدول البترولية ويمثل الجزء الأكبر والأضخم من اجمالى الناتج المحلى لتلك الدول

٢-العوائد البترولية متغيرة طبقا لعوامل عديدة منها السياسي والجيوغرافى واجتماعى واخر سياسي وهو أخطرها

٣-حدوث انخفاض أو هبوط فى تلك العوائد يؤثر بشل ملحوظ على الوضع الاقتصادى لتلك البلدان

٤-الصراعات والتنافسات بين بلدان النفط تؤثر بشكل ملحوظ على أسعار النفط وبالتالى على حجم تلك العوائد البترولية

٥-عدم وجود رؤية اقتصادية نفطية لمعظم بلدان البترول لها تاثير واضح وخطير على حجم تلك العوائد

ثانيا : التوصيات

١-علي بلدان النفط تعظيم عوائدها البترولية من خلال استغلالها واستثمارها فى مشروعات كبرى تعود بالنفع على دولها

٢-لفت نظر الدول النفطية الى ضرورة الدخول بشكل أكبر واقوى من الحالى فى الصناعات التحويلية القائمة على صناعة البترول كالصناعات البتروكيماوية والتى تعود بالنفع المالى والاقتصاددى وتحقق الاكتفاء الذاتى لبلدانها من تلك الاحتياجات البترولية الهامة

٣-ضرورة حفاظ بلدان النفط فيما بينهم من علاقات خارجية واقتصادية وسياسية من أجل الحفاظ على ثرواتهم النفطية والتى هى مطمع للكثيرين من الدول الراسمالية

٤-الحفاظ على مستوى عادل لاسعار البترول يحقق النفع لكلا من الدول المنتجة للبترول وكذلك الدول المستهلكة

٥-ضرورة سعى بلدان النفط لوضع خطط استراتيجية قوية لمواجهة أزمات تقلبات وتذبذبات الاسعار والتى قد ينتج عنها هبوطا فى تلك الاسعار وذلك يؤدي بدوره لأنخفاض حجم العوائد المتوقعة لتلك البلدان

المراجع:

(١) نظراً لأهمية التنمية والسعى الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الانسانية، ولاسيما المتخلفة منها فإن مفهوم التنمية أصبح عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الاصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعانى والتعميمات، وأن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادى، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الانتاج الذى يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد ومدى استهلاكه السنوى للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه واسهاماته الانسانية وإعداده لاداء الدور المنوط به في الحياة وتحقيق الأداف التي خلق من أجلها للمزيد انظر د. إبراهيم العسل، التنمية في الاسلام، مفاهيم، مناهج، تطبيقات: بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات في النشر والتوزيع، ١٩٩٦ ص١١٣ أيضا

Schumpeter, J. & Backhaus, U, 2003, The theory of economic development. PP. 61-16.

(٢) هناك من يستخدم مصطلح النمو "Crouth" كمرادف لمصطلح التنمية على الرغم من أن النمو يعنى تغير أو تحسن أو تزايد قد يكون طبيعى أو عفوى أما التنمية فأنها تعنى تغير معتحسن بفعل حدث أو أجراء ارادي للمزيدانظر المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٩٥ – ص ١٣.

(٣) لم يستعمل هذا المفهوم في عصر العالم الاقتصادى آدم سميث وانما برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدام للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده للمزيد راجع د/ نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠١١..

(٤) من بينها رأس المال البشرى والبنية التحتية الاساسية والتنافس الاقليمى والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى للمزيد انظر

R. Conteras, "How the concept of development got started" University of low a center for international finance and development E-book.

(5) Sen, A (1983): Development: which way Now? Economic Journal, Vol. 93. Issue 372, PP -745-762.

(6) Ayres, Robert U. (1998): Turning point: an end to the growth paradigm, London earthscan publications, PP. 4-193.

(٧) من أكثر المؤشرات استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي حققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى هو عدد السكان ومتوسط دخل الفرد الحقيقى ومتوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوى الشرائية ومؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم. للمزيد انظر نمو اقتصادى، ويكيبديا الموسوعة الحرة.

(٨) د/ يسرى محمد أبو العلا، دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٧١-٨١.

(٩) يبلغ عدد سكان ايران حاليا أكثر من ٨٠ مليون نسمة وتتألف ايران من ٣١ محافظة للمزيد انظر

Encyclopedia Britannica, Article. Media ancient regian Iran.

(١٠) الدخل القومى المقصود زيادة هنا هو الدخل القومى الحقيقى لا النقدى،أى ذلك الذى يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والذى تحمله عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية وكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومى وكذلك كما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومى الحقيقى وبالعكس كلما كانت هذهالعوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومى الحقيقى عاده ما تكون صغيرة نسبيا، للمزيد انر، خليج حسن خانى، حسابات الدخل القومى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سلسلة الكتب المحاسبية، ٢٠٠٩، ص٣٨.

(١١) يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبياً وذلك بالتحكم في معدل المواليد والهبوط على مستوى ملائم ومن ناحية أخرى يجب تخفيف نظام عادل لتوزيع الدخل القومى بين

السكان للمزيد انظر د/ محمد محمود الامام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ٢٠٠٣، ص ١٧.

(12) David pearce, Edward Barbier, and Anil Markandya sustainable development and cost benefit analysis environmental economics center, London, 1997, P. 193.

(١٣) هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين الاولى حالة من الفنى المفرط والثانية حالة من الفقر المدفع وهذا يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما نتيجة المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ذلك أن الطبقة الفنية لا تنفق في العاده كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع حيلها المدى للاستهلاك والذى يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الانتاجى وزيادة تعطل العمال ذلك بأنه لواعيد انفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الاعمال وبالتالى زيادة تشغيل العمال لمزيد راجع د/ مصطفى طلبه، السياسات البيئية والتنمية المتواصلة، الصندوق العربى للاتحاد الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربى، مطابع الشروق، ٢٠٠٥، ص١٩٥-٢٢٤.

(١٤) د. روبير جيرار، ايران نظرة إلى المستقبل، السياسه الدولية، الاهرام الرقمى، ٢٠١٤/٧/٨، ص٣.

(١٥) قواذ حمد القواذ، أهمية الصناعة البتروكيماوية، جريدة الاقتصادية، النسخة الالكترونية، العدد ٤٦٠٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٣.

(١٦) يعتبر التمويل المحلى من الضروريات اللازمة والاساسية لقيام التنمية الاقتصادية حيث تتطلب هذه الاخيرة لعبئة أكبر قدر ممكن في الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلى بأنه على الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات تلك التنمية عبر الزمن وتعظم الآمال في تحقيق التنمية الصناعية المنشورة للمزيد انظر أ. حياه بن اسماعيل وأ. وسيله السيتى، التمويل المحلى للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولى حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية – يومى ٢١، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. أيضا د/ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلى والتنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص٢٢.

(١٧)د/ عبد الله الصعيدى، الادخار والنمو الاقتصادى، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٢٨.

(١٨)د/ كمال عيد حامد آل زياده، الاستثمار الاجنبى المباشر المنافع والمساوئ جمهوية العراق، جامعة اهل البيت، ٢٠١٢، ص٥٨ أيضا د/ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١٣.

(١٩)يلاحظ أن التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة تحددها درجة الاستعداد الاقتصادى بصورة كبيرة بينما في الدول النامية تلعب العوامل السياسية فيها الدول الاكبر خاصة فيما يتعلق بقرار لدوله المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية للمزيد انظر د. فلاح خلف على الربيعى، التنمية الاقتصادية بين= = الدول، والقطاع الخاص، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثاني/جامعة جرش الاهلية بتاريخ ٢٠١١ ص١٨ أيضا د/ سمر أمين، الدولة والسياسه والاقتصاد في الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى ١٢ العدد ١٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت اكتوبر ٢٠٠٢، ص٢٠.

(٢٠)برزت الثقافة كضرورة تنموية – وبرز المدخل الثقافى في مكان الصداره من التنمية الاقتصادية. ويسعى المدخل الثقافي للتنمية الاقتصادية نحو تحقيق التكامل في عمليات التنمية عبر تحديث البنيه الفكرية وتخليصها من يراثن الخرافه والتقولب والتطرف مما يجعلها قادرة على تغيير الظروف الاقتصادية إلى الأفضل للمزيد انظر احمد زايد، تحديث البنية الثقافية كمدخل للتنمية، الاهرام الرقمى، ٢٠١٤، ص١، ٢.

(٢١)يرتكز النظام الصناعى الحر على الفرد بدلاً من المجتمع فالحرية الفردية تعتبر هي الاساس للنشاط الاقتصادى فكل فرد له حرية شبه مطلقه في تكييف نشاطاته الاقتصاديه للمزيد انظر: عبد الحميد لطفى، الآثار المتبادلة بين الخصائص السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤/٧/٨، ص١٢-١٣ أيضا: د.نادر فرجانى، البشر والتنمية في الوطن العربى، السنة ١١ العدد ١١٣، يوليو ٢٠١٢، ص٤.

(٢٢)يعتبر الاصلاح الاداري الحلقة الأساسية في الإصلاح الاقتصدى بشكل عام ولا يمكن انجاز الاصلاح بدون مكافحة الفساد والاصلاح الاداري والاصلاح الاقتصادى عملية متواصلة

ومستمرة نجليها متغيرات الحياة وفي الدول النامية يجب مقاومة الفاسدين للمزيد أنظر جريدة الثورة اليومية العدد /٦/١٢/١١٣٨٤.

(٢٣) د/ محمد عبد العزيز عجيمه ود/ ايمان عطيه ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص٧٦.

(٢٤) د/ يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص١٣.

(٢٥) د/ رمزى ذكى، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٥٧.

(٢٦) د/ حسن درويش العشيرى، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية ٢٠٠٩، ص١٥٨ ايضا د/ محمد زوزى، تجربة القطاع الصناعى الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية جردايه، رسالة دكتوراه مقدمه لجامعة قاصدى مرياح – ورقله، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠، ص١١٧.

(٢٧) إن العلاقة الجدلية بين تنمية المولد والبشرية وبين التنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن أحداهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان النامية ومنها ايران أن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشرى كانت فاشلة، وأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشرى علمى ومثقف وملم بكل ما تحتاجه خطوات وعوامل النهوض بالتنمية الاقتصادية في كل النواحى. للمزيد انظر د. عبد القادر اسحق اسماعيل، دور تنمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية، بحث منشور بتاريخ ٢٠١/٥/١٣، الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدراسات العليا ص١٢-١٦.

(٢٨) لا شك أن البحث العلمى هو الثواه التي ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية وتتسابق الدول فيما بينها في تملك ناحية العلم مما جعل تلك الدول أن تسخر جميع الامكانيات المتاحة في خدمة العلم والعلماء ورصد الأموال اللابيعه للدراسات والبحوث التي يمكن لها أن ترتقى بالناتج القومى للبلاد للمزيد انظر د/ احمد سلمان آل طعمه، البحث العلمى ودوره في تنمية المجتمع، بحث مقدم إلى جامعة كربلاء – كلية الهندسة ٢٠٠٧/١٢/٨ أيضا د/ محمود محمد عبد الله كسناوى "توجيه البحث العلمى في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتنمية متطلبات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية" بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧، قسم التربية كلية التربية جامعة أم القرى ص٥٨ وما بعدها.

(٢٩)د/ سيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية ط١، مصر، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٩٠، ص١١٨.

(٣٠)للمزيد راجع د/ عمرو نفيحان المرزوقي؛ الأستثمار الأجنبي المباشر من منظور اسلامي بحث مقدم في جامعة الملك سعود؛ قسم الدراسات الأسلامية ٢٠١٠ ص١١٨.

(٣١)د/ عدنان قفاتي صالح؛ دور الأستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الأقتصادية للدول النامية مع أشارة خاصة للتجربة الصين؛ كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة؛ بحث منشور بالعدد الخاص بمؤتمر الكلية؛ عام ٢٠١٣ ص ٣٥٩.

(٣٢)للمزيد رجع أ/ حسان ضفر؛ الأستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا – بحث سابق ص٣.

(٣٣)لمزيد راجع تاج العروس من جواهر القاموس ص١٤٩/٦ مادة همر القيالس ان العرب ص ٤٠٦/٤ مادة ثمر.

(٣٤)للمزي دراجع د/ قطب مصطفي؛ الاستثمار احكامه وضوابطة في القه الأسلامي درا النقاش للنشر؛ الاردن؛ ط ١ ؛ ١٤٢٠؛ ص ١٧إلي ص ٢٠.

(٣٥)الكاساني؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع جزء ٦ ص ٤٨٨ دار الكتاب العربي؛ لبنان؛ الطبعة الثانية؛ ١٤٠٢.

(٣٦)راجع النووي؛ المجموع شرح المهذب الجزء ١٤ص ١٨٩؛ الناشر ذكريا يوسف مطبعة الأمام.

(٣٧)الشيرازي؛ المهذب في فقه الأمام الشافعي الجزء الأول ص ١٥٩ مطبع الحلبي؛ مصر.

(٣٨)جون هدسون؛ ماركه مرقد؛ العلاقات الأقتصادية الدولية؛ تعريب طه منصورص ٦٩٩.

(٣٩)للمزيد راجع "الأستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية؛ تحت مقدمة الندوة الحوافز الممنوحة للأستمثار الأجنبي المباشر في الدول العربية سنة ١٩٩٧"؛ المؤسسة العربية لضمان الأستثمار ص ١٧٧.

(٤٠)د/ عدن انفقاتي؛ دور الأستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الأقتصادية تحت سابق ص ٣٦٠.

(٤١)د/ هناء عبد الغفار؛ الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية؛ بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢ ص١٨.

(٤٢)د/ عباس صبار الشرع؛ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي دراسة للجانب الإيجابي للأستثمار الأجنبي المباشر؛ مجلة العلوم الأقتصادية؛ جمعة البصرة كلية الإدارة والأقتصاد؛ العدد (١٧) كانون الثاني ٢٠٠٦ ص ١٩.

(٤٣)د/ فؤاد مرسي؛ هذا الأنفتاح الأقتصادي؛ دار الوحدة للطباعة والنشر؛ بيروت ١٩٨٠ ص ٢٩.

(٤٤)راجع تقرير الأوكتاد تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣ راجع القيا .=

Unctad (2.13) wir ; fdi policies for development national and international perspectives ; united nations geneva .